

محضر إجتماع لجنة الزراعة والري

مع الدكتور / محمد علي فهيم – مستشار ومساعد وزير

الزراعة ورئيس مركز معلومات المناخ

الأربعاء الموافق ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٣ - بمقر الجمعية

EBA

Egyptian Businessmen's Association
جمعية رجال الأعمال المصريين



عقدت لجنة الزراعة والري بجمعية رجال الأعمال المصريين إجتماعاً برئاسة المهندس / مصطفى النجاري – رئيس اللجنة مع الدكتور / محمد علي فهيم – مستشار ومساعد وزير الزراعة ورئيس مركز معلومات المناخ وبحضور النائب/ عبد الحميد الدمرداش - عضو لجنة الزراعة والري بمجلس النواب ورئيس المجلس التصديري للحاصلات الزراعية وعضو جمعية رجال الأعمال المصريين والدكتور/ السيد عبد المحسن - مدير إدارة الأزمات بوزارة التموين وبمشاركة مجموعة من أعضاء جمعية رجال الأعمال المصريين من العاملين والمعنيين بالقطاع الزراعي وذلك في تمام الساعة الحادية عشر ظهر يوم الأربعاء الموافق ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٣ بمقر الجمعية بالجيزة، حيث عُقد اللقاء بهدف فتح باب الحوار والمناقشة حول:

التحديات والفرص المتاحة نتيجة التغيرات المناخية وتأثيرها على القطاع الزراعي

الإجراءات الواجب إتخاذها في الأراضي الزراعية بأنواعها للحد من الآثار السلبية لتغيرات المناخ

بدأ المهندس/ مصطفى النجاري – رئيس لجنة الزراعة والري بالجمعية حديثه مؤكداً إن هذا الاجتماع جاء في إطار دور مجتمع الأعمال في المساهمة مع الدولة في تحقيق أهدافها في التغلب على كافة الآثار المترتبة على التغيرات المناخية لتحقيق طفرة كبيرة في الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي المصري، وتابع سيادته مؤكداً أن وزارة التموين والتجارة الداخلية لعبت دوراً حيوياً الفترة الماضية في توفير السلع الأساسية للمستهلكين بأسعار مقبولة مقارنة بأسعارها العالمية في ظل الظروف الإقتصادية العالمية الصعبة، وأشار سيادته لأهمية تكاتف مجتمع الأعمال مع الدولة في تنفيذ خارطة طريق لمواجهة التحديات المناخية باعتبارها قضية تمس حياة المواطنين والزراعة والخدمات وجميع الصناعات الأخرى.

وأوضح سيادته أهمية مشاركة مجتمع الأعمال في الدور الهام للمجلس الوطني للتغيرات المناخية بمجلس الوزراء، وأشار سيادته إلى أن إنشاء ٣ محطات لمعالجة المياه أمر مطمئن لمواجهة تحديات الزراعة من ندرة المياه، كما أن إعلان سعر القمح أمر مهم ولكن لا بد من تحقيق توازن إقتصادي للفلاحين لزراعة الفول وباقي المحاصيل، وأشار سيادته إلى أن التأمين الزراعي غاية في الأهمية، كما أن التمويل الذي يمنحه البنك الزراعي المصري لتمويل محاصيل التصدير والمحاصيل الأساسية اللازمة للسوق الداخلي بفائدة ٥٪ تعد خطوات جادة وفعالة في النشاط الزراعي.

وأكد سيادته على الدور الكبير لمجلس النواب في إقرار الزراعات التعاقدية حيث تعد صمام الأمان للإحتياجات المحلية، مؤكداً أهمية تغير ثقافة تفتت الحيازات الزراعية التي تنتشر في المزارع الصغيرة، باعتبار صغار المنتجين هم القوة الضاربة وبالتالي لا بد أن توضع السياسات لدمج هذه المزارع لمنع تفتت الحيازة وزيادة الإنتاج والإستفادة من المخلفات.

ثم بدأ الدكتور/ محمد علي فهيم – مستشار ومساعد وزير الزراعة ورئيس مركز معلومات المناخ حديثه

موضحاً أهمية تعزيز التعاون مع مجتمع رجال الأعمال للتوعية بالحد من مخاطر التغيرات المناخية على القطاع الزراعي، داعياً جمعية رجال الأعمال المصريين إلى زيارة مركز معلومات المناخ للتعريف على الجهود المبذولة في الرصد الجوي وإمداد المزارعين بالندشات والإرشادات المتعلقة بالتغيرات المناخ الري والرش، وتابع سيادته أن رجال الأعمال قطاع وطني يمتاز يتحملوا ضغوط وتحديات عديدة ومنها التحديات المناخية وأثرها السلبي على الإنتاج الزراعي والتصدير.

وإستعرض سيادته أبرز التحديات المحلية والعالمية التي تواجه الزراعة نتيجة التغيرات المناخية والإجراءات الإستباقية للدولة المصرية في مواجهتها وتحقيق الأمن الغذائي المصري، وأكد سيادته على أن مصر لم تشهد تغيرات مناخية مثل تلك التي شهدتها دول المنطقة والعالم من أمطار غزيرة وعواصف وسيول وحرائق وآخرها عاصفة دانيال التي ضربت ليبيا الشقيقة، ومع ذلك كله لا توجد دولة في العالم بعيدة عن هذه التغيرات المناخية.

وتابع سيادته إن مصر أصبح لديها رؤية لمتغيرات المناخ متداخلة مع الأزمات العالمية، كما نجحت في مؤتمر المناخ بشرم الشيخ بإقرار مبدأ الخسائر والأضرار بعد نضال ٣٦ عاماً وذلك بإنشاء صندوق لتعويضات الدول النامية من الخسائر والأضرار الناجمة من زيادة الإنبعاثات الكربونية من قبل الدول الصناعية الكبرى، وأضاف سيادته أن ما قامت به الدولة من مشروعات قومية كبرى في مجال البنية التحتية والطرق والصرف نجت مصر من العديد من الكوارث الناجمة من التغيرات المناخية مثل إرتفاع درجات الحرارة والغرق نتيجة الأمطار وستستمر هذه البنية التحتية القوية في حماية البلد من هذه التغيرات المناخية لأكثر من ١٠ سنوات قادمة.

وأكد سيادته أن مصر بعد تجاوز أزمة كورونا ثم الأزمة الروسية الأوكرانية الحالية وغيرها من الأزمات المناخية أصبح لديها ملف قوي في التعامل مع الأمن الغذائي العالمي بفضل موقعها الإستراتيجي الذي يتميز بالعديد من الإيجابيات رغم ندرة الموارد المائية حيث أن موقعها أبعد ما يكون عن المتغيرات المناخية وهو أكبر عنصر جذب للإستثمار الأجنبي وسلاسل الامداد التي تبحث عن الأمن والاستقرار.

وأوضح سيادته أن تحقيق الأمن الغذائي ليس إنتاج فقط وإنما يتطلب تحقيق التوازن بين المنافسة الشديدة علي الموارد وتوفير السلع وأيضا البنية التحتية والطاقات التخزينية حيث لا يمكن التوسع في زراعة القمح علي حساب البطاطس مثلا لكن يمكن تحقيق إكتفاء ذاتي نسبي لبعض المحاصيل الإستراتيجية، وأكد سيادته أن الدولة حققت نجاح كبير في زيادة السعة التخزينية للحبوب إلى ٥ ملايين طن قمح وبالتالي لم يحدث خلال الأزمة الروسية الأوكرانية أي نقص في القمح، كما تم إقرار الزراعات التعاقدية وإعلان الأسعار للفلاحين مسبقاً أواخر أغسطس من كل عام.

وأوضح سيادته أن نتيجة لتحديات نقص المياه فقد قامت الدولة بالإستعانة بالعلماء ومعاهد البحوث الزراعية بتحويل منظومة الإنتاج الزراعي من إنتاجية المتر إلي إنتاجية كل لتر مياه حيث قامت بإنشاء أكبر ٣ محطات معالجة للمياه بمليارات الجنيهات، مؤكداً أن توفير لتر مياه من كل مواطن مصري يعني توفير ١٠٠ مليون متر يومياً أي توفير ١٠٠ ألف متر مكعب يكفي زراعة ١٠ آلاف متر قمح في الصحراء.

ولفت سيادته إلى نجاح الدولة في زيادة الرقعة الزراعية بنسبة ٤٠٪ لتصل إلى ١٠ ملايين فدان، ٥٠٪ منها لزراعة الحبوب منها ٣,٥ مليون فدان قمح، وأوضح سيادته أن الدولة بصدد إعادة هيكلة للبنية التحتية الزراعية والسياسات الزراعية منها تحديد زراعة المحاصيل، مشيراً إلي أن مركز معلومات المناخ يقدم أسبوعياً توصية للمزارعين بعدم الري في الأيام التي تزيد فيها سرعة الرياح. مع التأكيد على وجود ٧٠ محطة أرصاد جوية زراعية.

وتابع سيادته إلى أن رؤية الدولة في الوقت الحالي هي الحفاظ على قوة الدفع للتنمية الزراعية من خلال قدرتها علي التكيف والتعامل مع التغيرات المناخية عن طريق التوسع في الزراعة الذكية والتنبؤ بسرعة الرياح والآفات والأمراض النباتية والإستعانة بمراكز البحوث لإستنباط محاصيل أكثر تكيفاً مع المتغيرات المناخية وأخرى ذات عمر قصير حيث يوجد حالياً ١٧ محصول من أصناف قصيرة العمر منها القمح والأرز والذرة، وأشار سيادته أنه وفقاً لإحصائيات الفاو يحتل إنتاج الأرز المصري المرتبة الثانية علي مستوي ٨٢ دولة والقمح ما بين المرتبة الثالثة والرابعة والذرة المرتبة السابعة مما يعد إنجاز كبير للتنمية الزراعية في مصر، وأشار سيادته إلي أن الخريطة الصنافية بدأت في التطبيق وأصبح لا يتم زراعة الأرز والأصناف الحساسة في الوجه البحري وهو ما أظهر تحسن كبير في مواجهة الآفات والأمراض النباتية مثل الصدى الأصفر.

وأشار سيادته إلى وجود ٦٠ مليون فدان أراضي صحراوية غير منزرعة، كما أن إضافة مليون فدان يعد إنجاز كبير في ظل زيادة الفاقد من ملايين الهكتارات التي تسببها تغيرات درجات الحرارة خلال مواسم الزراعة، وأضاف سيادته أن الدولة في السنوات الماضية إتجهت بقوة الي إنشاء الصوب الزراعية والتوسع من خلال عمل بنية تحتية للزراعات المحمية وبتكلفة منخفضة مقارنة بالأسعار الحالية لتكليف الإنشاء، وأشار سيادته إلى أن الأولوية الآن لوضع خطة محكمة لإدارة الزراعات المحمية تستهدف التصدير ووضع خريطة واضحة لسد الفجوات في السوق المحلية حتي يتم الحفاظ على ربحية الفلاح، وأكد سيادته أن الزراعة التعاقدية عليها أمل كبير في خلق التوازن في المحاصيل الزراعية وهو ما يكفله الدستور، مؤكداً أن مجلس النواب قطع شوطاً كبيراً في إقرار الزراعات التعاقدية.

ثم أكد النائب/ عبد الحميد الدمرداش - عضو لجنة الزراعة والري بمجلس النواب ورئيس المجلس

التصديري للحاصلات الزراعية وعضو جمعية رجال الأعمال المصريين إلى ضرورة عقد إجتماعاً مع مركز معلومات المناخ ولجنة الزراعة بمجلس النواب للإطلاع على دور المركز وأهمية إعداد خريطة لمواجهة التحديات المناخية، وأكد سيادته على أن اللجنة بعد إقرار الزراعات التعاقدية عرضت علي وزير المالية شكوي الفلاحين من الفاتورة الإلكترونية وتم التأكيد علي أنها غير ملزمة .

. ثم تم فتح باب الحوار والمناقشة للسادة الحضور حيث تم إستعراض ومناقشة أهم النقاط التالية:

- ضرورة السماح بتسجيل الأقمار والحساسات بوزارة الإتصالات لمساعدة الأنشطة الزراعية.
- أهمية التوسع في تمويل كافة الأنشطة الزراعية والزراعات التعاقدية والإهتمام بزراعات النخيل والأصناف الاقتصادية.
- أهمية تغير ثقافة تفتت الحيازات الزراعية التي تنتشر في المزارع الصغيرة.
- المشاركة في مهرجانات التمور بإعتبارها الحصان الرابح ومورد هام للعملة الصعبة.
- إنشاء مجلس للتغيرات المناخية بمجلس الوزراء وهو كيان مؤسسي يحتاج دعم كافة مؤسسات الدولة والخبراء والعلماء لوضع خطة حتى عام ٢٠٥٠ جاء ذلك من تنبه الدولة المصرية لضرورة وجود خارطة طريق للحد من التغيرات المناخية.
- تحقيق الدولة المصرية للأمن الغذائي لمواطنيها وذلك بحسب محاور الأمم المتحدة الأربعة والتي تشمل الإنتاجية والإتاحة وسلامة الغذاء والتداول، كما أنه لم يحدث نقص في السلع الأساسية سواء بالإنتاج الداخلي أو باللجوء إلى الإستيراد.
- الزيادة السكانية غير المستغلة تمثل أحد أهم التحديات الداخلية التي تواجهها مصر في ملف الأمن الغذائي.
- مركز معلومات المناخ نجح في الوصول إلى ٥٠ ألف مزارع من خلال رسائل نصية شبه يومية للتوعية.
- وجود فرق من وزارة الزراعة والجامعات والبحوث الزراعية لعمل حصر وتصنيف للأراضي لإدخالها الخدمة الزراعية لزيادة الرقعة الزراعية.
- ضرورة توجه الدول للإنتاج الزراعي فبحلول عام ٢٠٥٠ سيصل تعداد سكان العالم إلى ٩ مليار نسمة الأمر الذي يدفع بالضرورة إلى زيادة الإنتاج الزراعي بأكثر من ٨٠ % من الإنتاج الحالي.
- الدول الصناعية الكبرى هي السبب الأكبر في زيادة الإنبعاثات الكربونية والتلوث وحدوث التغيرات المناخية حيث أن ٨٠ % من الغازات والإحتباس الحراري بفعل الدول المتقدمة، والدول النامية هي المتأثر الأكبر منها.

- التغيرات المناخية لها تاثر كبير على الزراعة سواء من زيادة نسبة ملوحة التربة والآفات ونقص الماء وإرتفاع درجة الحرارة والسبيل لمواجهة تغيرات المناخ هو الحفاظ على إستدامة الزراعة مع التوسع في الزراعة الذكية من خلال تحسين نظم إستخدام المياه والتحول الي الري الحديث وزيادة قدرة المحاصيل على مقاومة الآفات و تعزيز نظم الإنذار المبكر للتغيرات المناخية.
- ضرورة إتخاذ مصر لبعض الإجراءات الإستباقية لمواجهة الآثار السلبية للتغيرات المناخية مثل التوسع في أنماط الزراعة، زيادة الرقعة الزراعية، زيادة تنافسية الصادرات، زيادة إنتاجية المحاصيل الإستراتيجية، إتاحة السلع الغذائية في السوق المحلي، إيجاد مصادر غير تقليدية للمياه، توفير سعة تخزينية للمحاصيل، توفير سلاسل الإمداد وضرورة التحول الرقمي.
- تنظيم إجتماع مشترك بين لجنة الزراعة والري ولجنة التكنولوجيا المعلومات بالجمعية للتعرف على أحدث التقنيات التكنولوجية الحديثة للزراعة الذكية.

ثم إنتهى اللقاء حيث قام المهندس/ مصطفى النجاري – رئيس اللجنة بتوجيه الشكر إلى الضيوف والسادة الحضور من أعضاء الجمعية على حسن المشاركة الفعالة خلال اللقاء الهام